

«كامكو» تحقق أرباحاً بقيمة 1.3 مليون دينار للنصف الأول

من استقطاب اشتراكات بلغت قيمتها ما يفوق 20 مليون دولار امريكي. وأوضح صرخوخ ان حالة عدم اليقين التي سرت بها اسواق الأسهم خلال الربع الثاني من العام الجاري ابطأت نوعاً ما التقدم الذي تم احرازه في مجال ادارة الأصول والاستثمار في المنطقة مضيفاً انه بالرغم من ذلك واصلت كامكو انجازاتها في تحسين الارباح التشغيلية التي بدأتها منذ العام الماضي.



فيصل صرخوخ

نسبتها 22 في المئة على مدار النصف الاول من العام مقارنة بالعام الماضي مثلت فيها الأصول الجديدة 38 في المئة من هذه الزيادة.

وذكر ان الشركة اطلقت خلال الربع الثاني صندوق كامكو العقاري للعوائد الذي تمكن خلال فترة الطرح الأولى

أعلنت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول «كامكو» عن تحقيق أرباح بقيمة 1.3 مليون دينار بربحية قدرها 5.34 نسهم الواحد للنصف الاول من العام الحالي.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة فيصل صرخوخ في تصريح صحفي ان «كامكو» سجلت أرباحاً صافية بلغت قيمتها 42 ألف دينار كويتي بربحية قدرها 1.76 فلس لنسهم الواحد في الربع الثاني المنتهي في 31 يونيو 2014.

وأضاف صرخوخ انه على الرغم من حالة التذبذب والتحول الحذر التي شهدتها اسواق المال بالمنطقة خلال

الربع الثاني من العام مدفوعة بالعوامل السياسية الاقليمية فقد تمكنت الشركة من مواصلة انائها التوازن والحفاظ على النمو في حجم الأصول المدارة مسجلة زيادة لشروط عقود التسهيلات،

إدراجها من السوق الرسمي ما لم تقم إدارة الشركة بإطفاء كامل رصيد خسائرها المتراكمة وتقديم ما يثبت ذلك في موعد أقصاه 7 أغسطس 2014.

جدير بالذكر أن الشركة أعلنت عن نتائجها السنوية لعام 2013 بعد تحذير الهيئة لها حيث حققت «أنابيب» خسائر قدرها 18.1 مليون دينار تقريباً مقابل خسائر بنحو 6.9 مليون دينار سجلتها الشركة في عام 2012، بارتفاع في الخسائر تقدر نسبته بحوالي 162.3%.

وقرر مجلس إدارة الشركة بعدم توزيع أرباح عن العام الماضي، علماً بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة بذلك، وبذلك تكبدت الشركة

خسائر بلغت 18,058,591 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

وبذلك بلغت الخسائر المتراكمة 30,725,246 دينار كويتي كما في ذلك التاريخ والتي تجاوزت رأس المال بالكامل «12,666,655 دينار كويتي 2012».

بالإضافة إلى ذلك، استخدت بعض أساط الفروض والتسهيلات ولم تتمكن الشركة من سدادها في تواريخ استحقاقها مما ترتب عليه استحقاق أساط القروض والتسهيلات بالكامل وفقاً لشروط عقود التسهيلات،



البورصة الكويتية

3878 صفقة نقدية وكمية أسهم بلغت 179.6 مليون سهم.

على جانب آخر أعلنت إدارة البورصة قرارها بإلغاء إدراج أسهم الكويتية لصناعات الأنابيب والخدمات النفطية، من السوق الرسمي اعتباراً من تاريخ 07-08-2014.

وكان سوق الكويت للأوراق المالية قد أعلن في وقت سابق عن انذار الشركة بإلغاءها وشطب

كبيرة في ازدياد حالات الشراء القوي على أسهم متفقا في قطاعات المصرف وكذلك الاستثمار والعقارات وبعض الشركات الاسمية غير الكويتية.

يذكر أن المؤشر السعري للسوق ارتفع 3.75 نقطة ليلحق عند مستوى 7234.5 نقطة وبلغت القيمة النقدية نحو 27.09 مليون دينار تمت عبر

التماكس الذي بدت عليه الكثير من الاسهم الشعبية بسبب ازدياد عمليات جني الأرباح على الكثير من الأسهم دون ال100 فلس حيث تعتبر من اهم محفزات الإقبال بين اوساط المستثمرين لا سيما الصغار، وفي اللحظات الأخيرة وكما هو معتاد فقد شهدت الدقيقتان الاخيرتان وهي فترة المزاد ارتفاعاً ملحوظاً ساهم بصورة

شهد التداول في سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» أمس ارتفاعاً ملحوظاً بسبب موجة الشراء على عموم الأسهم لا سيما الإقبال الذي شهدته مكونات أسهم مؤشر «كويت 15» الأمر الذي انعكس إيجاباً على المؤشرات الرئيسية التي أغلقت في المنطقة الخضراء.

وعلى الرغم من ان الجلسة شهدت استمراراً في حالة الترقب والانتظار من جانب بعض المستثمرين الافراد والمؤسسات لإعلانات الشركات التي لم تعلن بعد عن البيانات المالية للربع الثاني في الساعة الأولى فإن المسار انعكس بصورة مشجعة في منتصف وقت الجلسة ما ساهم في ازدياد وتيرة الإقبال على أواخر الشراء حتى الإغلاق وادى ايضا الى ارتفاع القيمة النقدية المتداولة.

وتميز السوق أمس بحصوله على مكاسب جديدة بسبب الدخول الأملت من بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية للاستفادة من المستويات السعيرية التي وصلت اليها بعض الأسهم في القطاعات المدرجة على خلاف ما حدث في الجلسين السابقين حيث كان غياب بعض الأسهم القيادية عن الواجهة هو المسيطر على متوال اداءه في الشركات التشغيلية. وليلوم الثالث على التوالي فقد كان لافتاً في مسار الاداء

بفضل القطاع غير المالي

انتعاش إصدارات أدوات الدين الخليجية خلال الربع الثاني

شهد نمو حجم أدوات الدين في مجلس التعاون الخليجي انتعاشاً خلال الربع الثاني من العام 2014 بدعم من الارتفاع الذي شهدته إصدارات أدوات الدين في القطاع غير المالي، وقد تصدرت الإمارات نشاط إصدارات أدوات الدين، حيث سجلت نشاطاً قوياً في القطاعين الخاص والعام.

وقد استقرت العوائد على الدين السيادي لأول مجلس التعاون الخليجي، وذلك على الرغم من التطورات الجيوسياسية في المنطقة.

كما شهد مجموع أدوات الدين القائمة انتعاشاً عند نهاية النصف الأول من هذا العام بعد أن شهد تباطؤاً خلال الربع الماضي، حيث سجلت أدوات الدين القائمة ارتفاعاً بواقع 10.4% على أساس سنوي لتصل إلى 265 مليار دولار، وبلغت الزيادة الإجمالية في أدوات الدين القائمة 11 مليار دولار وذلك نتيجة تحسن نشاط القطاع الخاص في كل من السعودية والإمارات، حيث شهدت السعودية زيادات ملحوظة في أدوات الدين خلال العام الماضي وبواقع 37% على أساس سنوي، لتصل إلى ما

الحكومي خلال الربع الثاني من العام 2014 مع بلوغ الإصدارات السيادية لأدوات الدين الجديدة 3 مليارات دولار. وقد جمعت وزارة المالية في الإمارات 750 مليون دولار مستفيدة من تراجع علاوات المخاطرة التي تتعلق بالدين السيادي، بينما شجع تعافي اقتصادات المنطقة والاقتصاد العالمي صناديق الاستثمار السيادية الإماراتية باستغلال اسواق الدين الغربية حالياً لتمويل استثماراتها، حيث أصدرت 1.75 مليار دولار من أدوات الدين الجديدة. في الوقت نفسه، استقر نشاط الإصدارات السيادية لقطر كما هو معتاد تماشياً مع محاولاتها لتطوير منحنى العوائد المحلي.

وقد استمرت إصدارات القطاع المالي على وتيرتها، بزيادة بلغت 3% على أساس ربع سنوي، ومن المتوقع أن يحافظ النشاط في هذا القطاع على قوته تزامناً مع استمرار البنوك الإقليمية في التكيف مع معايير الرسلة الجديدة مع تطبيق بازل 3 بالإضافة إلى قيامها باستغلال تراجع أسعار الفائدة الحالية.

وقد ارتفع متوسط أجل استحقاق أدوات

يقارب 60 مليار دولار، وهو مستوى قريب من حجم أدوات الدين في قطر. وقد حافظت الإمارات على الصدارة في نمو حجم أدوات الدين، حيث سجلت إصدارات أدوات الدين القائمة ارتفاعاً بواقع 9% على أساس سنوي، وذلك تماشياً مع متوسط معدل نموه لسنتين.

وقد سجل نمو إصدارات أدوات الدين لأول مجلس التعاون الخليجي أعلى مستوى له منذ ثلاث سنوات وذلك نتيجة الأداء الاستثنائي الذي شهدته نشاط القطاع غير المالي، حيث ساهم قطاع الشركات غير المالية بمقدار 12 مليار دولار من أصل 22 مليار دولار من الإصدارات الجديدة خلال الربع الثاني من العام 2014، وقد احتلت الإمارات الصدارة بمقدار 8 مليارات دولار، بينما ساهمت السعودية بما تبقى، وقد جاء هذا التسارع في النشاط بدعم من تحسن الأفاق الاقتصادية للمنطقة حيث جاءت معظم الإصدارات في قطاعات التطوير العقاري والمرافق والاتصالات.

وعلى غير العادة، فقد جاءت الإمارات أيضاً في الصدارة من حيث إصدارات القطاع

بنك برقان يعلن الفائز الأول بالسحب الشهري لخدمة الرسائل القصيرة

أعلن بنك برقان عن الفائز الأول بالسحب الشهري لمشتري خدمة الرسائل القصيرة حيث فاز عبدالله إبراهيم عبدالله التويجري بجهاز ليغون 5s.

ويخول سحب بنك برقان الشهري لمشتري خدمة الرسائل القصيرة فرصة الفوز بجهاز آيفون شهرياً

عما يعكس حرص البنك على مكافأة عملائه على لقتهم في خدمات البنك، هذا وتعد خدمة الرسائل القصيرة من بنك برقان أسرع وسيلة لضمان بقاء العملاء على اطلاع دائم بمعاملاتهم المصرفية ومستجداتها مقابل فقط 10 د.ك سنوياً حيث سيتم إرسال الرسائل النصيبية بشكل تلقائي فيما يتعلق بمعاملات الخصم والادباوع.

«بيان للاستثمار» تحقق ثلاثة ملايين دينار أرباحاً بالنصف الأول

من عام 2013، وأضافت ان اجمالي الموجودات بلغ نحو 92 مليون دينار والمطلوبات بلغت 39.9 مليون دينار في النصف الاول من العام الجاري مقارنة بمطلوبات بلغت حوالي 67.4 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2013.

وتركز عمليات الشركة التي تأسست عام 1997 وتردحت في السوق الرسمية «البورصة» عام 2003 براسمال مدفوع بلغ حوالي 39.2 مليون دينار بالاستثمار المالي في جميع القطاعات الاقتصادية داخل الكويت وخارجها لحسابها ولحساب الغير.

أعلنت شركة بيان للاستثمار تحقيقها أرباحاً بلغت ثلاثة ملايين دينار بربحية للسهم بلغت 8.56 فلس في الاشهر الستة الاولى من العام الحالي مقارنة بأرباح بلغت 1.51 مليون دينار بربحية قدرها 4.21 فلس للسهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

وقالت الشركة في بيان على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» ان اجمالي حقوق المساهمين بلغ نحو 37.2 مليون دينار في الاشهر الستة المنتهية في 30 يونيو الماضي مقارنة بحقوق مساهمين بلغت 35 مليون في الفترة نفسها

تراجع الأرباح نصف السنوية لـ «كويتية» بنسبة 22.8 في المئة

وارجعت الشركة سبب تراجع نتائجها النصف سنوية إلى عدة أسباب منها تأثر السوق الكويتي بالظروف السياسية والأوضاع الراهنة في الشرق الأوسط، بالإضافة لانخفاض الربح التشغيلي للشركة بنسبة تجاوزت الـ 25% وذلك بسبب انخفاض إيردا توزيع أرباح

أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار «كويتية» عن بياناتها المالية المرحلية للنصف الأول من العام الجاري محققة أرباحاً بلغت 5.23 مليون دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 6.77 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي، بتراجع في الأرباح تقدر نسبته بحوالي 22.8%.

في توفير حاجة المستشفيات اليومية للدم. وكان موظفو إدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني وعدد من الإدارات الأخرى في البنك قد توجهوا إلى بنك الدم للتبرع بالدم، وذلك تعبيرا عن روح المشاركة الاجتماعية وخدمة المجتمع.

ويحفل سجل البنك الوطني بالعديد من المبادرات الريادية الاجتماعية والإنسانية تغطي مختلف المجالات. وتشتمل هذه المبادرات على العديد من حملات توعية في المجال الصحي كالصحة العامة والسعته وصحة الأسنان الى جانب التوعية لمكافحة الأمراض وفي مقدمها الحملة السنوية لمكافحة سرطان الثدي والكشف المبكر عنه وغيرها من الحملات الهادفة.



عبدالحسن الرشيد

البنك الوطني على إطلاق هذا النوع من الحملات انطلاقاً من ثقافة البنك الراسخة في خدمة الوطن والمجتمع الكويتي، وتشجيعاً لجميع المواطنين وللقيمين في الكويت إلى تلبية نداء بنك الدم والمساهمة

أطلق بنك الكويت الوطني حملة للتبرع بالدم بين موظفيه، وذلك تلبية لحاجة بنك الدم.

وقال مدير إدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني عبدالحسن الرشيد ان دعوة البنك الوطني لكافة موظفيه إلى التبرع بالدم تأتي التزاماً بالواجب الإنساني الذي دأب البنك الوطني على تانيته والذي بات ثقافة راسخة بين كافة موظفيه.

وأكد الرشيد ان بنك الكويت الوطني لن يباخر جهدا في دعم بنك الدم بكافة المجالات المتاحة لتعويض النقص في مخزونه. وهذه الحملة ليست الأولى التي ينظمها البنك الوطني لتلبية نداء بنك الدم ولن تكون الأخيرة. ويحرص



شعار أجيليتي

اسواق المال، ما أجبرها على تسوية المخالفة بتقديم عرض لكافة المساهمين، وقدمت «أجيليتي» عرضاً للمساهمين بسعر 125 فلساً للسهم، أي أعلى من سعر السوق بواقع 4% ليكون مبلغ الاستحواذ الجديد 1.52 مليون دينار أو 3.6 مليون دولار.

يذكر أن «المعادن» أعلنت في وقت سابق عن نيتها الانسحاب من البورصة الكويتية.

استحوذت شركة أجيليتي على حصة إضافية تبلغ نحو 10% من أسهم شركة المعادن والصناعات التحويلية التابعة لها، لترتفع ملكيتها في «معادن» إلى 66.5%.

وكانت «أجيليتي» قد تقدمت بعرض إلزامي لاسهمي «المعادن» بعد أن رفعت ملكيتها بأقل من 1%، إلى 56.6%، بشكل مخالف لقانون هيئة

ارتفعت أرباح مجموعة أمريكانا خلال الربع الثاني بنحو 9% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي لتقارب 13 مليون دينار، ما يعادل 45 مليون دولار.

بالي ذلك على خلفية صعود إجمالي الإيرادات التشغيلية بـ 6% إلى 239 مليون دينار. وعلى

مدار النصف الأول، ارتفعت الأرباح بـ 10% مقارنة مع مسنوها قبل عام لتلحق 31 مليون دينار. وكانت «أمريكانا» قد تقدمت مجدداً ما تردد في وسائل إعلام عن عرض جديد للاستحواذ عليها من قبل شركتي KKR وCVC Capital Partners.